مجلة الحقوق والحريات
المجلد 10 ، العدد 01
2022 ، ص1543-1561

التّجارة الالكترونيّة بين ضرورتها وانتعاشها في ظلّ انتشار فيروس كورونا كوفيد -19 والتّدابير المتّخذة لمكافحة انتشاره بالجزائر

Electronic commerce between its necessity and its recovery in light of the spread of the Corona virus (Covid-19) and the measures taken to combat its spread in Algeria.

بوعزيز فريد [1] جامعة أحمد بن بلة، وهران1.

islamaymen2018@gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/01/05	2022/04/07	2022/04/23

الملخص

أفرز التطوّر العلمي بيئة جديدة لممارسة النشاط التّجاري، من خلال ما يسمّى بالتّجارة الالكترونية، حيث أصبح معها التسوّق يتمّ عبر أجهزة الاتصالات الحديثة، وقد أقّر المشرّع الجزائري العمل بها بموجب القانون05.18 ؛ لكن ظهور فيروس كورنا كوفيد-19 أدى إلى شلّ الكثير من أنشطة التجارة في نمطها القديم.

تهدف هذه الدّراسة إلى بيان مدى ضرورة التّجارة الإلكترونية وخصوبة بيئتها في مثل ظروف فيروس كورونا-19، وكيف انتعشت في ظلّ الإجراءات المتّخذة لمحاربته، من خلال استقراء النصوص القانونية والتنظيمية التي جيء بها في هذا الصّدد.

الكلمات المفتاحية: التّجارة الإلكترونية، كورونا كوفيد- 19، التّجارة التقليدية، التسوّق الإلكتروني، الدفع الإلكتروني.

Abstract

Scientific development has created a new asset for the practice of commercial activity, via the so-called e-commerce, in which shopping has become through modern communication devices. The Algerian legislator approved its implementation according to Law 18-05 ; yet the emergence of the Covid-19 has paralyzed many trade activities in its old pattern.

المؤلف المرسل : د. بوعزيز فريد

This study aims to show the extent to which e-commerce is necessary and the fertility of its environment in such circumstances as the Coronavirus-19, and how it has thrived in light of the measures taken to combat it, by extrapolating the legal and regulatory texts that were brought in this regard.

key words: Electronic commerce , Corona Covid-19 virus ,traditional trade , Electronic Shopping , Electronic payment.

مقدّمة

يعيش العالم ثورة علمية، أحدثت تغييرات على مختلف مجالات الحياة، وتُعتبر الإنترنت من ضمن الوسائل التي جسّدت هذا التحوّل، خصوصًا على المجالين التّجاري والاقتصادي، فمع امتدادها وتطوّر البرمجيات ووسائل الاتصال، أوجدَت خدمات، وتَمَخَّضت معها مفاهيم جديدة؛ فظهر ما يسمّى بالتجارة الإلكترونية، حيث غيّرت من نمط تسوّق المستهلك أو المشتري، لتحوّله من عالم مادي واقعي ملموس، إلى عالم رقمي افتراضي، يتّسع مجاله لممارسة مختلف الأنشطة التّجارية عن بعد، وتُسجّل بذلك نقلة نوعية في هذا الميدان، انعكست آثارها إيجابا على المتعاملين التجّار، والمستهلكين أو الزبائن، وأصبحت دافعا أساسيا للاستفادة من ميزاتها وخصائصها.

أمام هذه البيئة الجديدة، سعت العديد من الدّول إلى الاندماج ومواكبة التطوّرات الحديثة، كونها أصبحت عاملا مؤثّرا ووسيلة هامّة في النمو التجاري والاقتصادي تحديدا، ليتّسع نطاق استعمالها على الصعيدين الوطني والدولي.

في خضمّ ما يعيشه العالم اليوم، انتشر فيروس (كورونا كوفيد-19) Virus Corona Covid-19 مُسبِّبا أثارا شَلَّت مختلف القطاعات، حيث أنّ طبيعة هذا الفيروس أثّرت على الحياة العادية للنّاس، حتّى أصبح انتقال الشخص من مكان إلى آخر واحتكاكه بالآخرين مصدر تهديد لحياته.

جاءت هذه الورقة البحثية تبرز مدى ضرورة التجارة الالكترونية في الأزمة الصحية المتعلّقة بفيروس كورونا وكيف انتعشت في هذا الظرف الوبائي الاستثنائي أمام حُزمة الإجراءات والتدابير الوقائية التي اتّخذتها السلطات الجزائرية للحدّ من انتشار عدوى هذا الفيروس حفاظا على الصحة العامة.

مِن ثمَّ برز الإشكال الرئيس الآتي: **ما مدى ضرورة التجارة الالكترونية وانتعاشها في ظلّ انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 والتدابير الوقائية المتّخذة لمكافحة انتشاره بالجزائر؟.**

الدّراسات السابقة

وُجِدت دراسات عن التّجارة الإلكترونية، لكن جُلّ تلك الدِّراسات والبحوث، تناولت واقعها وآفاقها، ومن ذلك مذكِّرة ماجستير لسميّة ديمش سنة 2011م، موسومة بـ"التّجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر". كما وُجدت مذكِّرة ماجستير أخرى بعنوان: "واقع وآفاق التّجارة الإلكترونية في الجزائر" لصراع كريمة نوقشت سنة 2014م، إضافة إلى مداخلة تمّ تسجيلها ليوم دراسي حول التّجارة الإلكترونية واقع وآفاق" للمشاركين: حوتية عمر، بن مسعود محمد بعنوان: " دور البنوك الإلكترونية في دعم وتطوير التّجارة الإلكترونية". كما عالجت حكيمة بن وارث في مذكِّرة الماجستير" دور وأهمية التّجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة". فعلى محدودية ما كتب حول التّجارة الالكترونية، لا تزال مجالا معرفيا خصبا، يستدعي المزيد من البحث والتنقيب. وقصد المساهمة والاهتمام بهذا الجانب، جاءت هذه الورقة البحثية تتناول موضوع التّجارة الإلكترونية من زاوية نظر وطرح مختلفة عن سابقتها من الدراسات، لتعلّقها بفيروس كورونا المستجّد .

منهج الدّراسة

اقتضت الإشكالية المطروحة اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال استقراء النصوص القانونية عند المشرّع الجزائري فيما يتناسب مع موضوع البحث، سواء ما تعلّق بمواد القانون التجاري، أو المراسيم التنفيذية الصادرة مؤخّرا، والمتعلّقة بالإجراءات المتّخذة لمكافحة فيروس كوفيد-19، والعمل على تحليلها واستنباط الأحكام.

إجابة على الإشكالية المطروحة تمّ تقسيم الدِّراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف التّجارة الإلكترونية وبعض تطبيقاتها.

المبحث الثاني: فيروس كورونا كوفيد -19 وأثر التدابير الوقائية المتّخذة لمكافحة انتشاره على أنشطة التجارة التقليدية بالجزائر.

المبحث الثالث: ضرورة التّجارة الالكترونية وانتعاشها بالجزائر بعد ظهور فيروس كورونا كوفيد-19 وانتشاره.

المبحث الأول : تعريف التّجارة الإلكترونية وبعض تطبيقاتها

أصبحت التّجارة الإلكترونية تمثِّل الوجه المتطوّر للتجارة محليا ودوليا، وهي تشهد إقبالا منقطع النظير في الوقت الراهن، باعتبارها أرضية مناسبة لكثير من التطبيقات؛ ومن أجل إعطاء تصوّر لماهية التّجارة الالكترونية، نتطرق لتعريف التّجارة الالكترونية وبعض تطبيقاتها تباعا من خلال ما سيأتي.

المطلب الأول: تعريف التّجارة الإلكترونية

التّجارة الالكترونية مصطلح حديث العهد، ظهر في الآونة الأخيرة، وقد رام الكثير إلى إعطاء تعريف لها من زوايا ووجهات مختلفة، ومن ثمَّ برزت تعريفات عدّة، فعُرِّفت "بأنّها عملية البيع والشراء عبر الشبكات الالكترونية على المستويين السلعي والخدمي بجانب المعلومات وبرامج الكمبيوتر وأنشطة أخرى التي تساعد على الممارسات التجارية، تنفذ بعض أو كل المعاملات التجارية في السلع والخدمات التي تتم بين مشروع تجاري وآخر أو بين مشروع تجاري ومستهلك، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"[1]. وصرّحت منظمّة التّجارة العالمية بأنّ التّجارة الالكترونية تشمل كل عمليات البيع والشّراء للسّلع والخدمات التي تتمّ بالاعتماد على شبكات حاسوبية، باستخدام أساليب صُمِّمت خصيصا لذلك[2]. وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإنها تشمل جميع أشكال المعلومات التجارية التي تمتد بين الشركات والأفراد والتي تقوم على أساس التبادل الالكتروني للبيانات، سواء كانت مكتوبة أو مرئية أو مسموعة، بالإضافة إلى شمول الآثار المترتبة على عملية تبادل البيانات والمعلومات التجارية إلكترونيا ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية[3]. ويرى بعضهم أن التجارة الإلكترونية هي استخدام وسائل الاتصالات والمعلومات بين الأطراف التجارية

[1]. فادي محمد عماد الدين توكل، عقد التجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2010 م، ص21.

[2]. طرشي محمد، بوفليح نبيل، التجارة الالكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد14، العدد 19، 2018م، ص 38.

[3]. السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الالكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006م، ص 34.

لإتمام الأعمال والصفقات وهذا من خلال تواصل المعلومات، والمشروعات الافتراضية وخدمة السوق.[1] وعلى اختلاف التعريفات وتنوعها، فإنّ هذا المصطلح يشير إلى المعاملات والأنشطة التجارية التي يتمّ إجراؤها، من خلال بعض وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات والإنترنت.[2]

وقد أقرّ المشرّع الجزائري العمل بالتّجارة الإلكترونية، من خلال إصداره للقانون 05.18 المؤرّخ في 24 شعبان 1439هـ، الموافق10 ماي 2018م المتعلّق بالتّجارة الالكترونية، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في العدد 28، الصادرة 30شعبان 1439هـ الموافق ل16 ماي 2018م، حيث جاء في المادة 6 منه في فقرتها1 أنّ المقصود بالتّجارة الالكترونية: ذلك " النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية."

وبهذا فإنّ التّجارة الإلكترونية لا تختلف عن التّجارة التقليدية (التّجارة المعروفة منذ القدم التي تقوم على تخصيص مكان جغرافي في عرض السلع والخدمات واستخدام فواتير ورقية...) إلاّ من حيث طابعها الإلكتروني، باعتبار الآليات والتقنيات والبرامج الالكترونية التي تخضع لها التجارة الإلكترونية، وغالبا ما تكون عن طريق الإنترنت.

المطلب الثاني: بعض تطبيقات التّجارة الإلكترونية

أسهم التقدّم الهائل والسريع لتقنيّة الحاسوب والبرمجيات واستخدام الإنترنت، إلى تغيُّر الكثير من الأنماط لممارسة الأنشطة التجارية أو الاقتصادية وغيرهما، من خلال تطبيقات التّجارة الالكترونية، على المستوى الوطني والدولي، حيث اتّسع مجال تطبيقها ليشمل: البيع والشراء بالجملة أو التجزئة، الصيرفة الإلكترونية، الأسهم والسندات، النشر الإلكتروني للمجلات والجرائد، الاستشارات القانونية، الطبية،

[1] . السيد عليوة، التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي، دار الأمين للنشر، مصر، 2002م، ص12-13.

[2] . المرسال، أبعاد التجارة الالكترونية،تاريخ النشر،21/12/ 2019م، تاريخ الاطلاع 2021/12/24م، https://www.almrsal.com/post/881983

الإدارية، البحث عن فرص عمل ...[1] وفي كل مرّة يتولّد مجال وتطبيق جديد لها، فهي ليست مجرّد موقع على الشبكة العنكبوتية. ويلاحظ أنّ السّمة الغالبة عليها الطابع التجاري والاستهلاكي، كون البيوع تستحوذ على الجانب الأعظم من مجمل العقود التي تُعقد عن بعد[2]، لذلك اصطلح عليها بالتجارة الإلكترونية؛ ويمكن تقسيم تطبيقات التجارة الإلكترونية إلى ثلاثة أقسام:

. شراء أو بيع المنتجات والخدمات، وهذا يُسمّى بالسُوق الإلكتروني.

.تسهيل تدفق المعلومات والاتصالات فيما بين الشركات بعضها ببعض.

. توفّر خدمة الزبائن[3]

لتُحقّق بذلك تطبيقات التجارة الإلكترونية الكثير من الأهداف للشركات والأنشطة التجارية منها:

. زيادة الوعي بالعلامة التجارية.

. توفير قناة تسويقية فعّالة من حيث التكلفة والنتائج.

. نمو العلامة التجارية من حيث عدد العملاء وحجم المبيعات والأرباح[4].

المبحث الثاني: فيروس كورونا كوفيد -19 وأثر التدابير الوقائية المتّخذة لمكافحة انتشاره على أنشطة التجارة التقليدية بالجزائر

أرعب فيروس كورنا كوفيد- 19 العالم بسرعة انتشاره وتهديده حياة النّاس، وأصبح يُشكّل أزمة صحيّة، امتدت آثارها على ممارسة الكثير من الأنشطة التّجارية

---

[1] . سمية ديمش، التجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2011م ، ص 49.

[2] . بن السيحمو محمد المهدي، مهداوي عبد القادر، الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، والاقتصادية، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار ، المجلد7، العدد6، 2018م، ص 366.

[3] . المرسال، أقسام تطبيقات التجارة الالكترونية، تاريخ النشر20 يوليو 2018م، تاريخ الاطلاع 2021/12/24م، https://www.almrsal.com/post/675821

[4] . إبداع مصر، فوائد تطبيقات التجارة الالكترونية، تاريخ الاطلاع، 2021/12/24 م، https://egyptinnovate.com/articles

التقليدية التي تعتمد في نمطها على طرق يدوية، سواء بين التجّار أو بين التّاجر والمستهلك، فهي تقتضي عرض السلعة أو الخدمة في مكان(محل أو شركة...)، وتتطلب بذلك تنقُّل المستهلك أو المشتري إلى المكان للاطلاع على سلع وخدمات ذلك التاجر، لتحمل تلك الأوصاف نمطا لمصطلح التجارة التقليدية، تمييزا لها عن التجارة الإلكترونية التي تكون عن بعد؛ وفي ظلّ هذا القلق الذي يسود أوساط المجتمع الجزائري تحديدا من هذا الفيروس، نحاول أن نبيّن تعريفه، ومن ثمّ نُبرز أثره على أنشطة التجّارة التقليدية، من خلال التطرّق لانعكاسات التدابير الوقائية المتّخذة لمواجهة هذا الفيروس، الواردة في المراسيم التنفيذية.

المطلب الأول: تعريف فيروس كورونا كوفيد-19

فيروسات كورونا هي مجموعة من الفيروسات التي يمكن أن تصيب الإنسان والحيوان على حدّ سواء، مُسَبِّبة اعتلالات متنوعة، قد تكون خفيفة كنزلات البرد، أو شديدة مثل الالتهاب الرئوي، كمرض سارس (المتلازمة النفسية الحادة الوخيمة) الذي انتشر مابين 2002م و2003م، أو متلازمة الشرق الأوسط التنفسية mers التي ظهرت في 2012م[1]. أمّا كوفيد- 19، فهو مرض مُعْد، يُسَبِّبه فيروس كورونا[2]، وكمصطلح فهو يتكون من عدّة أجزاء، يحمل كلّ جزء معنى، حيث أنّ: "كو" هو اختصار كورونا، و "في" اختصار لفيروس، و" د" اختصار للداء أو المرض، ورقم 19يشير إلى العام الذي أُعلن فيه عن تفشي هذا المرض الجديد، الذي كان في نهاية ديسمبر 2019م، بداية من مدينة ووهان الصينية[3]. ويطلق البعض عليه تسمية المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2، أو سارز كوف2. أمّا عن أعراض وعلامات هذا المرض المستجد، فقد تظهر بعد يومين إلى 14 يومًا من التعرّض له، وتُسمّى الفترة التالية للتعرّض والسابقة لظهور

[1]. مركز الصحة العالمية، ما يجب أن تعرفه عن مرض فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، تاريخ النشر27 أوت 2021م، تاريخ الاطلاع 2021/12/24م.https://www.chla.org/blog/health-and-coronavirus-what-you-should-know-arabic safety-tips/novel

[2]. الجزيرة، 40 سؤالا عن فيروس كورونا.. هذه إجاباتها إجاباتها ، تاريخ النشر2020/3/3م، تاريخ الاطلاع 2021/12/24م، https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine

[3]. بوبيولار ساينس العربية، ما هو فيروس كورونا وكوفيد- 19 تاريخ الاطلاع2021/12/25م، https://www.popsci.ae

الأعراض "فترةَ الحضانة"، حيث يُمْكن أنْ تتضمّن هذه العلامات والأعراض: الحُمّى، السعال، الإرهاق، صعوبة في التنفس، آلام العضلات، التهاب الحلق، فقدان حاسة التذوق أو الشم، الصداع، ألم الصدر....، وقد تمّ الإبلاغ عن أعراض أخرى أقلّ شيوعا مِثل: الغثيان والقيء والإسهال؛ ويُصاب الأطفال عادةً بأعراض مشابهة للبالغين، وتكون حِدَّة مرضهم عمومًا خفيفة، على أنّ أعراض كوفيد- 19 تتراوح بين خفيفة جدًا إلى حادّة، فقد لا تكون لدى بعض النّاس أي أعراض على الإطلاق، وقد يُصاب آخرون بأعراض قليلة، وقد يكون الأشخاص الأكبر سناً أو من لديهم حالات طبية مثل السكري، وأمراض القلب، والرئة، والسُّمنة المفرطة، وأمراض الكلى، أو الكبد المزمنة، أو ضعف الجهاز المناعي، أكثر عرضة للإصابة بدرجة حادة من المرض.

هذا الفيروس سريع الانتشار، حيث أنّه ينتقل من شخص لآخر من خلال الملامسة أو المخالطة اللصيقة، أو عن طريق الرذاذ التنفسي عندما يسعل أو يعطس أو يتحدّث المصاب بالفيروس، ويدخل في أنف أو فم الشخص القريب منه، كما يُمكن أنْ ينتقل عند ملامسة الشخص سطحًا عليه الفيروس، ثمّ يلمس فمه أو أنفه أو عينيه[1] .

وقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة لمواجهة فيروس كوفيد-19، من خلال القرارات والمراسيم التنفيذية التي أصدرتها كتدابير وقائية لمكافحته وتطويق انتشاره، كالمرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرّخ في 26 رجب 1441هـ، الموافق 21 مارس 2020م المتعلّق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في العدد 15، والمرسوم التنفيذي رقم70/20 المؤرّخ في 29 رجب 1441هـ، الموافق 24 مارس 2020م، الذي يحدّد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في العدد 16، حيث كانت من ضمن الإجراءات المتّخذة للحفاظ على صحّة المواطنين من هذا الوباء بما ورد في المرسومين التنفيذيين: حظر التجوّل وتقييد الحركة، تعليق الدِّراسة على مختلف الأطوار والمراحل التعليمية، التباعد الجسدي بين

[1] - mayoclinic ، مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19)، تاريخ الاطلاع 2021/12/25م، https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/symptoms-causes/syc-20479963 .

الأشخاص في الأماكن العامة والعمل بما لا يقل عن متر واحد، ارتداء القناع الواقي، مَنْح عطل استثنائية مدفوعة الأجر لـ50 بالمائة على الأقل لكلّ مؤسّسة وإدارة عمومية، غلق وتعليق بعض الأنشطة التجارية...

المطلب الثاني: أثر التدابير الوقائية لمكافحة انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 على أنشطة التّجارة التقليدية بالجزائر

انتشر فيروس كوفيد-19 كالنّار في الهشيم، وامتدت آثاره السلبية مختلف القطاعات، لتمسّ النشاط التجاري، من خلال المراسيم التي أصدرتها الحكومة لمكافحة هذا الوباء، ومن ذلك المادة 5 من المرسوم التنفيذي69/20 التي نصت: " تغلق في المدن الكبرى خلال المدة المذكورة في المادة 2 أعلاه، محلات بيع المشروبات ومؤسسات وفضاء الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم باستثناء التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل." ونص المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 70/20: " تمتد إجراءات الغلق المنصوص عليها في المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرّخ في 26 رجب عام 1441، الموافق 21 مارس سنة 2020م "....كما يعني إجراء الغلق جميع أنشطة التجارة بالتجزئة باستثناء تلك التي تضمن تموين السكان بالمواد...." ما أدى إلى ركود الّتجارة وانخفاضها، خصوصا تلك الأنشطة التي عرفت الغلق والتعليق في الولايات التي كان فيها هذا الوباء أكثر انتشارا، حيث أنّه بالإضافة إلى ذلك الغلق والتعليق، كان هناك تقييد لحركة المواطنين وتنقلاتهم فيما يُعرف بالحجر المنزلي الكلي أو الجزئي، فقد نصت المادة 04 من المرسوم 70/20 بأنّ: الحجر الكلي يتمثل في إلزام الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم خلال الفترة المعينة، ماعدا في الحالات المنصوص عليها في هذا الرسوم"، وقد حُدِّدت الفترة بـ10 أيام قابلة للتجديد، حيث يمنع على المواطن الخروج من بيته إلاّ لضرورة، ولا يتعدّى خروجه مكان إقامته طيلة تلك المدّة المحدّدة؛ أمّا الحجر الجزئي فهو: "إلزام الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم خلال الفترة و/ أو الفترات الزمنية المقررة من طرف السلطات العمومية". حيث حدّدت الفترة بـ10أيام يكون المواطن مُلزما خلالها باحترام التوقيت المعين للخروج والدخول إلى المنزل، فإذا حُدِّد التوقيت مثلا من الساعة السابعة مساء إلى السابعة صباحا، فالمواطن عندئذ مسموح له أن يتعدى مكان إقامته، لكنّه ملزم بأنْ يدخل المنزل قبل السابعة مساء، وألاّ يخرج منه قبل السابعة صباحا، وإلاّ تعرّض لعقوبات قانونية.

والحجر الكلي أو الجزئي للولايات يخضع لمدى انتشار الفيروس فيها، فمثلا كان هناك حجر كلي لولاية البليدة، باعتبار استفحال الوباء فيها، فقد نصت المادة 09 من المرسوم 70/20: " يطبّق حجر كامل على ولاية البليدة لمدة 10 أيام قابلة للتجديد..." فيما كان على ولاية الجزائر حجر جزئي طبقا لما نصت عليه المادة 10 من المرسوم 70/20: " يطبّق على الجزائر حجر جزئي من الساعة مساء إلى السابعة من صباح الغد...". ونفس الأمر بالنسبة لبقية الولايات قد يمسّها الحجر الكلي أو الجزئي، حسب نسبة انتشار الفيروس فيها.

وبهذا يختلف تأثّر الأنشطة التجارية من ولاية إلى أخرى أو من منطقة لأخرى، فالأمر مرتبط بمدى تأثّر المنطقة أو الولاية بالفيروس، فالولايات التي ينتشر فيها بنسبة كبيرة تكون عُرضة لغلق المحلاّت وتقليص ممارسة الأنشطة التّجارية، بخلاف الولايات التي يقلّ فيها انتشار هذا الوباء. ومن هنا نُسجّل أمرين: الأمر الأول: أنّ الفيروس أثّر تأثيرا كبيرا على الأنشطة التجارية التي تمَّ غلقها أو تعليقها، اختلت معها الالتزامات التعاقدية، ولم يعد هناك إنتاج ولا بيع أو شراء، وقد صرّحت المادة 17 من المرسوم التنفيذي70/20 أنّ كل مخالف لأحكام هذا القرار سيتعرّض إلى عقوبات إدارية للسحب الفوري للسندات القانونية الخاصّة بممارسة النشاط.

الأمر الثاني: حتّى تلك الأنشطة المسموح لها بالمزاولة، فقد قلّ أو انخفض أداءها بسبب التوقيت المفروض، وكذا الإجراءات المتّبعة لمكافحة هذا الفيروس، فاشتراط الترخيص في كل مرّة لدخول ولاية أو منطقة، عرقل على أداء النشاط التجاري، حيث نصت المادة 9 من المرسوم 70/20: " يرخص بتنقلات الأشخاص الضرورية لممارسة الأنشطة المنصوص عليها في المادة 11". ونصت المادة 06 من نفس المرسوم: ...تحدّد كيفيات تسليم الرخصة من طرف اللجنة الولائية المكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية من وباء فيروس كورونا كوفيد- 19 ومكافحته المذكورة في المادة 7..."

أمّا فيما يخص الأنشطة التّجارية المستثناة من الغلق، فقد تضمنتها المادة 11 من المرسوم التنفيذي 70/20، وتتمثل في: محلات المواد الغذائية، والمخابز ومحلات البقالة والخضر والفواكه، الملبنات، الصيانة والتنظيف، الصيدلانية وشبه

الصيدلانية، إلاّ أنّ مردودها ومستوى أداءها انخفض كما سبق ذكره تأثّرا بالحجر الذي قيّد حركة المواطنين وتنقلاتهم.

المبحث الثالث: ضرورة التّجارة الالكترونية وانتعاشها بالجزائر بعد ظهور فيروس كورونا كوفيد-19

لقد كان لفيروس كورونا كوفيد-19 تأثيرا كبير في تدهوّر قطاعات مختلفة بالجزائر على وجه الخصوص، إلاّ أنّه بالمقابل أسهم في إنعاش قطاعات أخرى، ومن ذلك التجارة الالكترونية ، نظرا للإجراءات التي اتّخذتها السلطات الجزائرية لتطويق ومحاربة هذا الفيروس، نحاول أن نبرز واقع التجارة الالكترونية من هذه التدابير فيما سيأتي.

المطلب الأول: التجارة الالكترونية بيئة آمنة وفعّالة إزاء الإجراءات المتّخذة لمكافحة انتشار فيروس كورونا كوفيد -19بالجزائر

بعد ظهور الأزمة الصحية العالمية ممثلة في فيروس كورونا كوفيد-19وتداعياته على النشاط التجاري والاقتصادي بالتحديد، أصبحت التجارة الالكترونية أرضا خصبة للكثير من العقود والمعاملات، بل صارت ملاذ العديد من التجار والمستهلكين على حدّ سواء، نظرا لآليات عملها وأنظمة ووسائل نشاطها، خصوصا أمام الإجراءات المتّخذة لمكافحة فيروس كوفيد-19 من تقييد الحركة، وتعليق بعض النشاطات التّجارية كما سلف ذكره في المرسومين 69/20 و70/20، فقد مكّنت التجار من ترويج سلعهم وخدماتهم، والحفاظ على زبائنهم وعملائهم، وحصول المواطن أو المستهلك على البضاعة أو الخدمة؛ فمن خلال المتاجر الإلكترونية يتمّ تلبية الاحتياجات، وتبديد مخاوف النّاس من هذا الفيروس، وتَمَكَّن التاجر معها من الاستمرار في نشاطه، متفاديا بذلك الغلق واختلال التزاماته التعاقدية؛ فالمشرّع الجزائري من خلال المادة 5 من المرسوم التنفيذي70/20، سمح بممارسة الأنشطة التجارية التي تَضْمن خدمة التوصيل، كما أقرّ إجراء المعاملات التجارية إلكترونيا، وحدَّد الممنوع منها، فقد نصت المادة 03 من القانون 18 – 05 المتعلِّق بالتجارة الإلكترونية على المعاملات الممنوعة عن طريق الاتصالات الإلكترونية، ويتعلَّق الأمر بكل من: لعب القمار والرهان واليانصيب، المشروبات الكحولية والتبغ، المنتجات الصيدلانية، المنتجات التي تمس بحقوق الملكية الفكرية أو الصناعية أو التجارية، كلّ سلعة أو خدمة محظورة بموجب التشريع المعمول

به، كلّ سلعة تستوجب إعداد عقد رسمي. كما منعت المادة 5 من القانون 18 – 05 كلّ معاملة عن طريق الاتصالات الالكترونية في العتاد والتجهيزات والمنتجات الحسّاسة المحدّدة عن طريق التنظيم المعمول به، وكذا كل المنتجات و/ أو الخدمات الأخرى التي من شأنها المساس بمصالح الدفاع الوطني والنظام العام والأمن العمومي.

ونظرًا لكون النقود ناقلة لفيروس كورونا كوفيد-19، والتنقّل لمراكز البريد والوقوف في طوابير طويلة للحصول عليها يزيد من انتشاره، استنادا لتصريحات الأطباء وعلماء الصحة، فقد أعلنت مؤسّسة بريد الجزائر في إطار التدابير الوقائية مكافحة فيروس كوفيد-19 عن مَنْح أجهزة الدفع الإلكتروني للتجار والمتعاملين الاقتصاديين، مع ضمان خدماتها بصفة مجانية لمدة شهرين بعد استيفاء الإجراءات القانونية، وأشارت المؤسّسة إلى أنّ أجهزة الدفع الإلكتروني تُمكِّن أصحاب البطاقة الذهبية، وكذا أصحاب بطاقة CIB (بطاقة مغناطيسية تصدر من البنك مستندة إلى حساب بنكي، تسمح القيام بالمدفوعات في المحلات التجارية وإجراء العمليات على الشبابيك الآلية والمدفوعات عبر الإنترنت) من تسديد المقتنيات والخدمات عن طريق هذه البطاقة، والتقليل من مخاطر تداول السيولة النقدية والتنقل إلى مكاتب البريد لسحب الأموال[1].

المطلب الثاني: الدفع الالكتروني وأهمّ وسائله

الدفع الالكتروني هو عملية تحويل الأموال التي هي في الأساس ثمن لسلعة، أو خدمة، بطريقة رقمية وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات[2]. وعرّفت الفقرة 5 من المادة 6 للقانون 18 – 05 وسيلة الدفع الإلكتروني بأنّها: " كلّ وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكّن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية ". وجاء في المادة 27 من نفس القانون: "

[1] . وكالة الأنباء الجزائرية، بريد الجزائر يزود التجار والمتعاملين الاقتصاديين بأجهزة الدفع الالكتروني "مجانا "تاريخ النشر2020/03/31م، تاريخ الاطلاع 2021/12/25م. http://www.aps.dz/ar/economie/85817-2020-03-31-11-11-45"

[2] . صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014م، ص58.

يتم الدفع في المعاملات التجارية الإلكترونية إمّا عن بعد أو عند تسليم المنتوج، عن طريق وسائل الدفع المرخص بها وفقا للتشريع المعمول به. عندما يكون الدفع إلكترونيا، فإنّه يتم من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض، منشأة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر وموصولة بأيّ نوع من أنواع محطات الدفع الإلكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية".

وأمام التطوّر العلمي واتساع نطاق التّجارة الإلكترونية ظهرت وسائل دفع بأنظمة مختلفة تتماشى مع نمط ونسق التّجارة الالكترونية، يمكن تلخيص أنواع وسائل الدفع الإلكتروني فيما يلي:

. **البطاقة البنكية:** من تعريفاتها: أنّها عبارة عن بطاقة مغناطيسية تسمح لحاملها باستخدامها في شراء معظم حاجاته، أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ مالية كبيرة من الأموال التي قد تتعرّض لمخاطر السرقة والضياع أو التلف. حيث تُمكِّن حاملها سحب النقود من الآلات المخصصة لذلك"[1].

كما عرّفت المادة 543 مكرر 23 من القانون التجاري الجزائري(الأمر 59/75 المؤرخ في 20 رمضان 1395هـ، الموافق 26 سبتمبر 1975م المتضمّن القانون التجاري المعدّل والمتمم بالقانون رقم 05-02 مؤرخ في 6 فبراير سنة 2005) بطاقة الدفع بقولها: " تعتبر بطاقة دفع كلّ بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبه بسحب أو تحويل أموال".

. **البطاقة الذكية:** عبارة عن كارت بلاستيكي يتشابه من حيث الحجم والشكل بطاقات الائتمان، ولكنّه مزوّد بكمبيوتر صغير به ذاكرة، تسمح بتخزين بيانات يمكن استدعاؤها بطريقة منظمة. وتسمح البطاقة الذكية كذلك بتخزين نقود أو وحدات الكترونية يمكن استخدامها في سداد أثمان السلع والخدمات"[2].

[1]. آيت شعلال نبيل، البطاقات البنكية وعوائق استخدامها في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، المجلد2، العدد 2، 2019م، ص9.

[2]. شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية . رؤية مستقبلية . دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007م، ص 16.

. **النقود الالكترونية:** هي مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحلّ فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة أخرى فإنّ النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها[1].

. **الشيكات الإلكترونية:** الشيك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للشيك الورقي، وهو عبارة عن رسالة الكترونية موقعة توقيع الكتروني يرسلها مصدر الشيك إلى المستفيد ليتم تحويل قيمة الشيك إلى حساب المستفيد عن طريق بنك يعمل عبر الانترنت والذي يقوم عندئذ بإلغاء الشيك وإعادته إلى الحامل الكترونيا ليتأكد بأنه تم صرف الشيك وتحولت قيمته إلى حسابه.[2]

. **التحويلات الإلكترونية:** عملية منح الصلاحية لبنك ما، للقيام بحركات التحوّلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، حيث تتم عملية التحويل إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر عوض استخدام الأوراق[3].

بالنّظر لما تقدّمه التّجارة الإلكترونية للتاجر والمستهلك أو الزبون، سواء من وسائل الدفع المتاحة (والتي لم يحصرها المشرّع الجزائري)، أو إمكانية التسوّق إلكترونيا من خلال الأجهزة الإلكترونية التي تُجنِّب الاحتكاك والملامسة بين النّاس، والإطلاع على المنتجات وأسعارها على نطاق واسع، واختصار الوقت وسرعة التنفيذ، وكسر قيود الزمان والمكان، فإنّ استعمالها أصبح ضرورة لا مناص منها، فهي تساهم بشكل كبير في التقليل من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 وحماية المواطن منه، وأحسنَ المشرّع الجزائري بتنظيمه وإتاحته للتّجارة الالكترونية كقناة أو منصة لممارسة النشاط التجاري، وسدَّ بذلك فراغا وفتح مجالا. ويكون بذلك استخدام التّجارة الإلكترونية في ظلّ انتشار وباء كورونا كوفيد-19 إجراءً وقائيا تلقائيا، يمكن إضافته إلى

---

[1]. الزهرة جقريف، ماهية النقود الالكترونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد2، العدد 3، 2018م، ص 41.

[2]. بلال عبد المطلب بدوي، البنوك الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006م، ص 90.

[3]. منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، النقود الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005م، ص15.

جملة الإجراءات المتّخذة لمواجهة هذا الوباء، وحَسنة من حسنات التجارة الالكترونية زيادة على ما تتميز به.

. خاتمة

أقرّ المشرّع الجزائري العمل بالتّجارة الالكترونية ونظّم أحكامها بموجب القانون رقم 05.18 ليرسم من خلال هذا القانون في كل من المادتين 3 و 5 المعاملات الممنوعة عن طريق الاتصالات الإلكترونية، والمسموح بها، وقد أتاح العمل بهذه الآلية الجديدة الكثير من التسهيلات، لكسرها قيود المكان والزمان واختصار الوقت...لتبرز ضرورتها والحاجة إليها أكثر مع ظهور فيروس كورونا كوفيد-19، الذي أثّر على التجارة التقليدية بشكل كبير في ظلّ التدابير الوقائية التي اتخذتها الجزائر لمواجهة هذا الفيروس.

النتائج:

توصل البحث إلى:

- ✓ يشمل معنى التّجارة الإلكترونية تلك الأنشطة والأعمال التّجارية التي تكون بين التجار والمستهلكين أو الزبائن عن طريق استخدام وسائل اتصال إلكترونية.
- ✓ يتّسع نطاق استخدام التّجارة الالكترونية على الصعيدين، الوطني والدولي، ويعدّ البيع والشراء من أهم تطبيقاتها من خلال ما يسمّى بالسوق الإلكتروني.
- ✓ فيروس كورونا كوفيد-19 وباء عالمي سريع الانتشار، ينتقل من خلال الملامسة والاحتكاك، أو عن طريق الرذاذ والسعال والعطس، مُسبّبا اعتلالات على مستوى الجهاز التنفسي، تختلف حِدّته من شخص لآخر.
- ✓ أثّرت التدابير الوقائية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انتشار فيروس على نشاط التجارة التقليدية، فقد تمّ بموجب المرسومين التنفيذيين 69/20 و70/20، تعليق الكثير من الأنشطة التجارية، وتقييد الحركة والتنقل، بفرض الحجر المنزلي الكلي والجزئي.
- ✓ يختلف تأثير التدابير الوقائية لمواجهة كوفيد-19 على الأنشطة التجارية التقليدية من ولاية ومنطقة إلى أخرى، وِفقًا لمدى انتشاره فيها وطبيعة النشاط، ذلك أنّ بعض النشاطات استثنيت من التعليق.

- ✓ لم يحصر المشرّع الجزائري وسائل الدفع الإلكتروني، فهي تشمل كلّ وسيلة دفع مُرخّص بها تُمكِّن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية.
- ✓ مَكّنت التّجارة الالكترونية التجار من ترويج سلعهم وخدماتهم، والحفاظ على زبائنهم وعملائهم، كما أتاحت للمواطن أو المستهلك الاطلاع أو الحصول على البضاعة أو الخدمة، من خلال المتاجر الإلكترونية.
- ✓ أسهمت التّجارة الالكترونية بشكل كبير في التقليل من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 وحماية النّاس من آثاره، بتضييق الظروف المساعدة والمهيأة لانتشاره، من خلال التخفيف والإنقاص من التجمعات والاحتكاك بين المواطنين، باعتبار إمكانية التسوّق إلكترونيا، وتجنّب مخاطر تداول السيولة النقدية الحاملة للفيروس بوسائل الدفع الإلكترونية.
- ✓ انتعشت التّجارة الالكترونية في ظلّ جائحة كورونا وإجراءات تطويقها ومنع انتشارها، لتبرز معها ضرورة هذا النمط من التجارة مواكبةً للظروف الوبائية الاستثنائية والتحوّلات العالمية الحاصلة.
- ✓ يمكن اعتبار التّجارة الإلكترونية في مثل أمراض فيروس كورونا كوفيد -19 إجراءً وقائيا يضاف إلى قائمة التدابير المتّخذة للحدّ من انتشاره.

المقترحات

نرى أنّ العمل بالتّجارة الإلكترونية أصبح ضرورة، باعتبارها وسيلة هامّة في النمو التجاري والاقتصادي من جهة، وكتدبير إجرائي وقائي في مثل ظروف فيروس كوفيد -19 من جهة أخرى؛ ومن ثمَّ نوصي بتعميمها على مختلف النشاطات التجارية، وإلزامية العمل بها في مثل انتشار فيروس كوفيد-19، خصوصا تلك الأنشطة التي تعرف اكتظاظا وازدحاما بين النّاس.

كما يكون من المناسب للباحثين، من أساتذة وطلبة في الجامعات والمعاهد، تسليط الضوء على الكثير من النقاط التي تبقى مطروحة في هذا المجال، والمرتبطة بالتجارة الإلكترونية، من ذلك:

. الحماية القانونية للتّجارة الالكترونية في القانون الجزائري من خلال القانون 18 - 05

. أثر استخدام الإدارة الإلكترونية للمعاملات التجارية في الحد من الرشوة والبيروقراطية.

. تقييم أداء ومردود التجارة الإلكترونية بعد صدور القانون 18- 05 ببيانات إحصائية سواء على المستوى الدولي أو الوطني.

. العمل على دراسة شاملة وعامة لمواد القانون 18- 05 كدراسة تحليلية ونقدية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ- القوانين:

1. الأمر 59/75 المؤرخ في 20 رمضان 1395هـ، الموافق 26 سبتمبر 1975م المتضمّن القانون التجاري، المعدّل والمتمم بالقانون رقم 05-02 مؤرخ في 6 فبراير سنة 2005.
2. مرسوم تنفيذي رقم 69/20 مؤرخ في 26 رجب 1441هـ، الموافق 21 مارس 2020م يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 15.
3. مرسوم تنفيذي رقم 70/20مؤرخ في 29 رجب 1441هـ، الموافق 24 مارس 2020م يحدّد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد -19 ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 16.
4. القانون رقم 05.18 مؤرخ في 24 شعبان 1439هـ، الموافق10 ماي 2018م يتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة 30شعبان 1439هـ، الموافق ل16 ماي 2018م.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. بلال عبد المطلب بدوي، البنوك الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006م.
2. السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الالكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،مصر، 2006م.
3. السيد عليوة، التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي، دار الأمين للنشر، 2002م.
4. شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية . رؤية مستقبلية . دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007م.
5. فادي محمد عماد الدين توكل، عقد التجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010 م.

6. منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، النقود الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005م.

ب- الرسائل الجامعية:

1. سمية ديمش، التجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2011م. (رسالة منشورة).
2. صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014م.(رسالة منشورة).

ج- المقالات في المجلات:

1. آيت شعلال نبيل، البطاقات البنكية وعوائق استخدامها في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، المجلد2، العدد 2، 2019م، ص ص 8- 16.
2. بن السيحمو محمد المهدي، مهداوي عبد القادر، الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، والاقتصادية، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار ، المجلد7، العدد6، 2018م، ص ص360-375.
3. الزهرة جقريف، ماهية النقود الالكترونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد2، العدد 3، 2018م، ص ص 38-53.
4. طرشي محمد، بوفليح نبيل، التجارة الالكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد14، العدد 19، 2018م، ص ص 37-46.

د- المقالات على مواقع الانترنت:

1. إبداع مصر، فوائد تطبيقات التجارة الالكترونية، تاريخ الاطلاع، 2021/12/24 م، https://egyptinnovate.com/articles
2. بوبيولار ساينس العربية، ما هو فيروس كورونا وكوفيد- 19 تاريخ الاطلاع2021/12/25م، https://www.popsci.ae
3. الجزيرة، 40 سؤالا عن فيروس كورونا.. هذه إجاباتها إجاباتها ، تاريخ النشر2020/3/3م، تاريخ الاطلاع 2021/12/24م، https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine
4. المرسال، أبعاد التجارة الالكترونية،تاريخ النشر،12/21/ 2019م، تاريخ الاطلاع 2021/12/24م، https://www.almrsal.com/post/881983

5. المرسال، أقسام تطبيقات التجارة الالكترونية، تاريخ النشر20 يوليو 2018م، تاريخ الاطلاع 2021/12/24م، https://www.almrsal.com/post/675821

6. مركز الصحة العالمية، ما يجب أن تعرفه عن مرض فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، تاريخ النشر27 أوت 2021م، تاريخ الاطلاع 2021/12/24م.
coronavirus-what-you- https://www.chla.org/blog/health-and-safety-tips/novel
should-know-arabic

7. منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): سؤال وجواب، تاريخ النشر7 أكتوبر 2020م، تاريخ الاطلاع 2021/12/25م،
https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-
for-public/q-a-coronaviruses

8. وكالة الأنباء الجزائرية، بريد الجزائر يزود التجار والمتعاملين الاقتصاديين بأجهزة الدفع الالكتروني "مجانا "تاريخ النشر2020/03/31م، تاريخ الاطلاع 2021/12/25م.
"http://www.aps.dz/ar/economie/85817-2020-03-31-11-11-45

9. mayoclinic ، مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19)، تاريخ الاطلاع 2021/12/25م، https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-
conditions/coronavirus/symptoms-causes/syc-20479963